الأمانة العامة
القطاع الاقتصادي
إدارة التكامل الاقتصادي العربي

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتحاد الجمركي

الواقع والآفاق

د. بهجت أبو النصر
مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي

أولاً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

التكامل الاقتصادي العربي

- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت 1953
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية 1957
- السوق العربية المشتركة 1964
- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، سنة 1981:

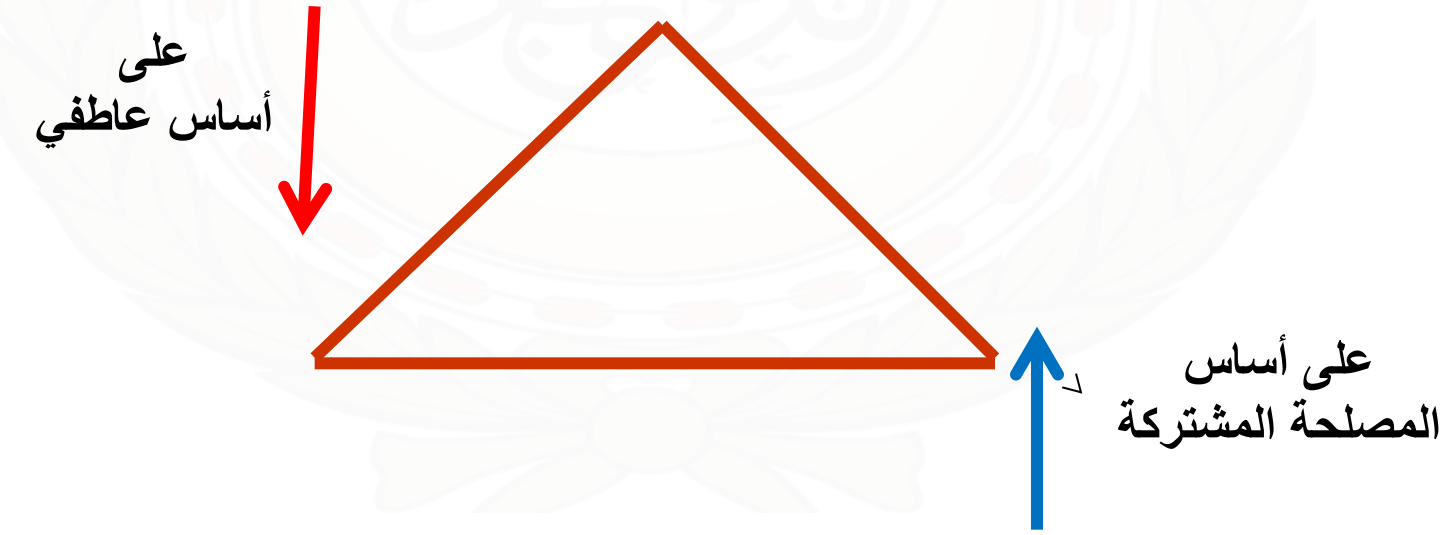

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

انجازات المراحل السابقة

وقد شهدت المرحلة السابقة لإنشاء المنطقة العديد من الإنجازات على مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك، كان من أهمها:

- ✓ تعزيز آليات العمل الاقتصادي العربي المشترك بإقامة المؤسسات المالية العربية، كالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.
- ✓ كما تم إنشاء العديد من المشروعات المشتركة، والمنظمات العربية المتخصصة المشتركة، على غرار المنظمات التي انشأتها الأمم المتحدة مثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل العربية .....الخ

ماهي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي اتفاق متعدد الأطراف يهدف إلى الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية من خلال إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة.

الدول الأعضاء في المنطقة:

- عضوية المنطقة مفتوحة لكافة الدول العربية الأعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- عدد الدول العربية المستكملة كلياً لإجراءات العضوية ثمانية عشر دولة عربية، كلها مستكملة للإجراءات الرئيسية المطلوبة، خاصة إجراءات العضوية والإجراءات الجمركية.
- أبلغت موريتانيا الأمانة العامة بمصادقتها على الاتفاقية لكنها لم تستكمل بعد الإجراءات الشكلية لإيداع وثيقة التصديق. بينما لم تستكمل الصومال بعض إجراءات انضمامها للاتفاقية.
- هناك دولتان أعضاء بجامعة الدول العربية ولم تنضما بعد إلى الاتفاقية وهما جيبوتي وجزر القمر

أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية وبعضها البعض.
- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية.
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.
- الاستفادة من التغيرات في نظام التجارة العالمية.
- تنمية العلاقات الاقتصادية التجارية مع العالم الخارجي .
- وضع الأساس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية.

آلية تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف

- اسلوب التحرير التدريجي: تم العمل بالبرنامج التنفيذي للمنطقة من 1/ 1/ 1998 بتطبيق تخفيض تدريجي (10%) سنوياً على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل خلال فترة 10 سنوات تنتهي بنهاية عام 2007. وقد ارتفع التخفيض التدريجي إلى 20% في آخر عامين، حيث أصبحت كافة السلع معفاة من الجمارك بحلول عام 2005.
- تم تحديد مواسم الإنتاج (الرزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية، وقد انتهى العمل بهذا التحديد مع تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.
- لا تسري أحكام البرنامج على السلع المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها لأسباب دينية أو أمنية أو صحية أو بيئية. وتحدد كافة هذه السلع في قائمة موحدة لكافة الدول العربية.
- تصنف كافة السلع الواردة في البرنامج وفق النظام المنسق (HS).

قواعد المنشأ للسلع العربية

- لأغراض تطبيق البرنامج التنفيذي يشترط أن تكون السلعة عربية، أي أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- وخلال المرحلة الانتقالية التي يتم فيها الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية على أسس تفضيلية، يتم العمل بقواعد المنشأ العامة التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تضمن اكتساب السلعة صفة المنشأ العربي عندما تكون القيمة المضافة الوطنية نسبة لا تقل عن 40% من قيمتها بسعر تسليم باب المصنع .
- تم اعتماد قواعد المنشأ التفصيلية لقائمة السلع المتفق عليها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتدخل حيز التطبيق اعتباراً من 1 أكتوبر 2018، وتتجاوز تلك القائمة 90% من قواعد المنشأ التفصيلية، وكذلك فقد تم الانتهاء من أكبر عائق أمام التنفيذ الكامل لمتطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهو قواعد المنشأ خلال الاجتماع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين ومن المتظر ان تدخل تلك القواعد حيز التطبيق بعد اعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة (104) في سبتمبر 2019

المستجدات في إطار المنطقة

- تغير فهم الدول العربية لعملية الالتزام بتنفيذ الاتفاقات العربية.
- تغير آلية اتخاذ القرار في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تعطيل فاعلية التحفظ على القرار.
- إقرار مبدأ المعاملة بالمثل.
- مبدأ المعاملة الوطنية للسلع العربية عند تطبيق التدابير الصحية والاشتراطات الخاصة بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والرسوم والضرائب المحلية.
- تقديم التقارير الدورية عن متابعة التنفيذ وعن السياسات التجارية والاقتصادية التي تؤثر على تطبيق البرنامج التنفيذي في الدول الأعضاء .
- آلية فض المنازعات.

منطقة التجارة الحرة العربية والتجمعات العربية الأخرى

التجمعات	قيمة التجارة البينية (مليار دولار)				حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات (%)		حصة الواردات البينية من إجمالي الواردات (%)	
	الصادرات		الواردات					
	2005	2017	2005	2017	2005	2017	2005	2017
تجمعات عربية								
منطقة التجارة الحرة العربية	44.8	101.2	38.5	108.4	7.9	15.6	11.1	13.5
مجلس التعاون الخليجي	20	57.4	15.6	52.5	5	1.3	8.3	10.2
اتحاد دول المغرب العربي	2.1	2.6	1.8	2.4	2	2.2	2.7	1.9
دول اتفاقية أغادير	0.6	1.8	0.9	1.7	1.3	1.2	1.3	1.2

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018

المشاكل العالقة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1. تفعيل آلية فض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
2. القيود غير الجمركية.
3. الغاء الاستثناءات.
4. تعدد الاتفاقيات الثنائية مع دول خارج المنطقة.
5. عد الالتزام بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي من قبل بعض الدول فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
6. عدم وجود الية لضمان الشفافية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الاتفاقيات ذات الأطراف العربية المخطر عنها إلى منظمة التجارة العالمية وسنة النفاذ حتى 25/ 11/ 2017

سنة النفاذ	الدول الأطراف	الاتفاقية
2013	مجلس التعاون الخليجي - سنغافورة	منطقة تجارة حرة
2012	كندا - الاردن	
2011	الاردن - تركيا	
2009	الولايات المتحدة الامريكية - عمان	
2007	مصر - رابطة التجارة الحرة الاوروبية	
2007	مصر - تركيا	
2007	لبنان - رابطة التجارة الحرة	
2007	سوريا - تركيا	
2007	اتفاقية اغادير	
2005	الولايات المتحدة - البحرين	
2005	الاردن - سنغافورا	
2005	فلسطين - تركيا	
2004	مصر - الاتحاد الاوروبي	
2003	لبنان - الاتحاد الاوروبي	
2003	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	
2002	الاردن - الاتحاد الاوروبي	

سنة النفاذ	الدول الأطراف	الاتفاقية
2001	الاردن - الولايات المتحدة	منطقة تجارة حرة
2002	الاردن - رابطة التجارة الحرة الاوروبية	
1999	فلسطين - رابطة التجارة الحرة	
1997	فلسطين - الاتحاد الاوروبي	
1997	سوريا - الاتحاد الاوروبي	
2005	سنغفورة- الاردن	خدمات
2001	الاردن - الولايات المتحدة	
2006	البحرين - الولايات المتحدة	
2006	المغرب - الولايات المتحدة	
1998	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	منطقة تجارة حرة
2006	تركيا - المغرب	
2006	المغرب - الولايات المتحدة	
2005	تونس - تركيا	
2005	تونس- رابطة التجارة الحرة	
2000	المغرب الاتحاد الاوروبي	
1999	المغرب - رابطة التجارة الحرة	

تعدد الاتفاقات التجارية مع دول خارج المنطقة

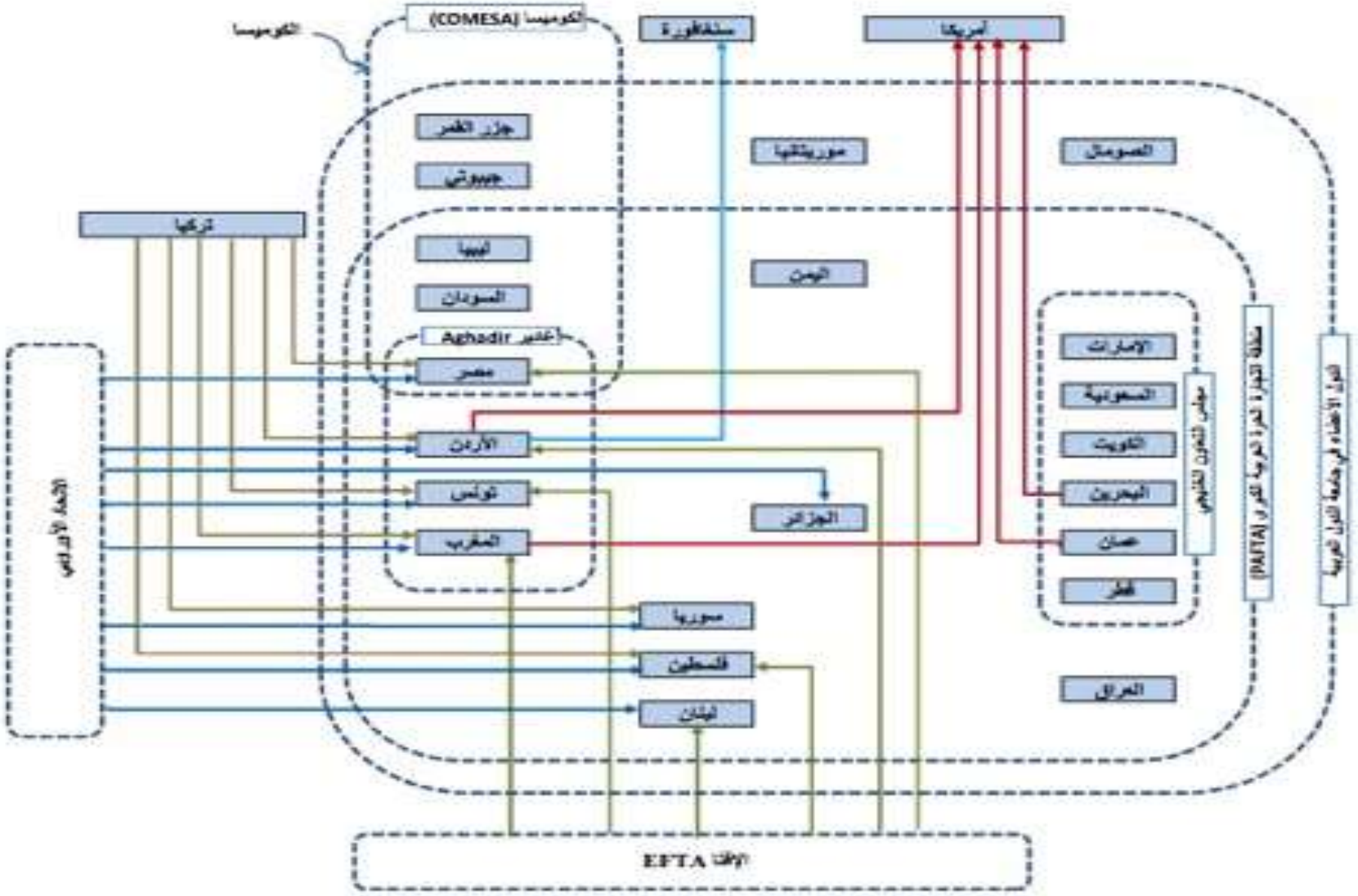

أولاً: اختلاف مجال شمول الاتفاقات التجارية

يقصد بمجال شمول الاتفاقات التجارية، كافة الترتيبات الاقتصادية التي يكون على الدولة العضو الالتزام بها عند التفاوض للانضمام الى الاتفاقية

	المواصفات	النقل	التعاون الجمركي	الخدمات	حقوق الملكية الفكرية	الاستثمار	فض المنازعات	العمالة	المنافسة
الولايات المتحدة- الاردن	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الولايات المتحدة مع المغرب	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
الاتحادالاوروبي مع دول جنوب المتوسط	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا

رصد للمعوقات التي تواجه الدول العربية في أطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

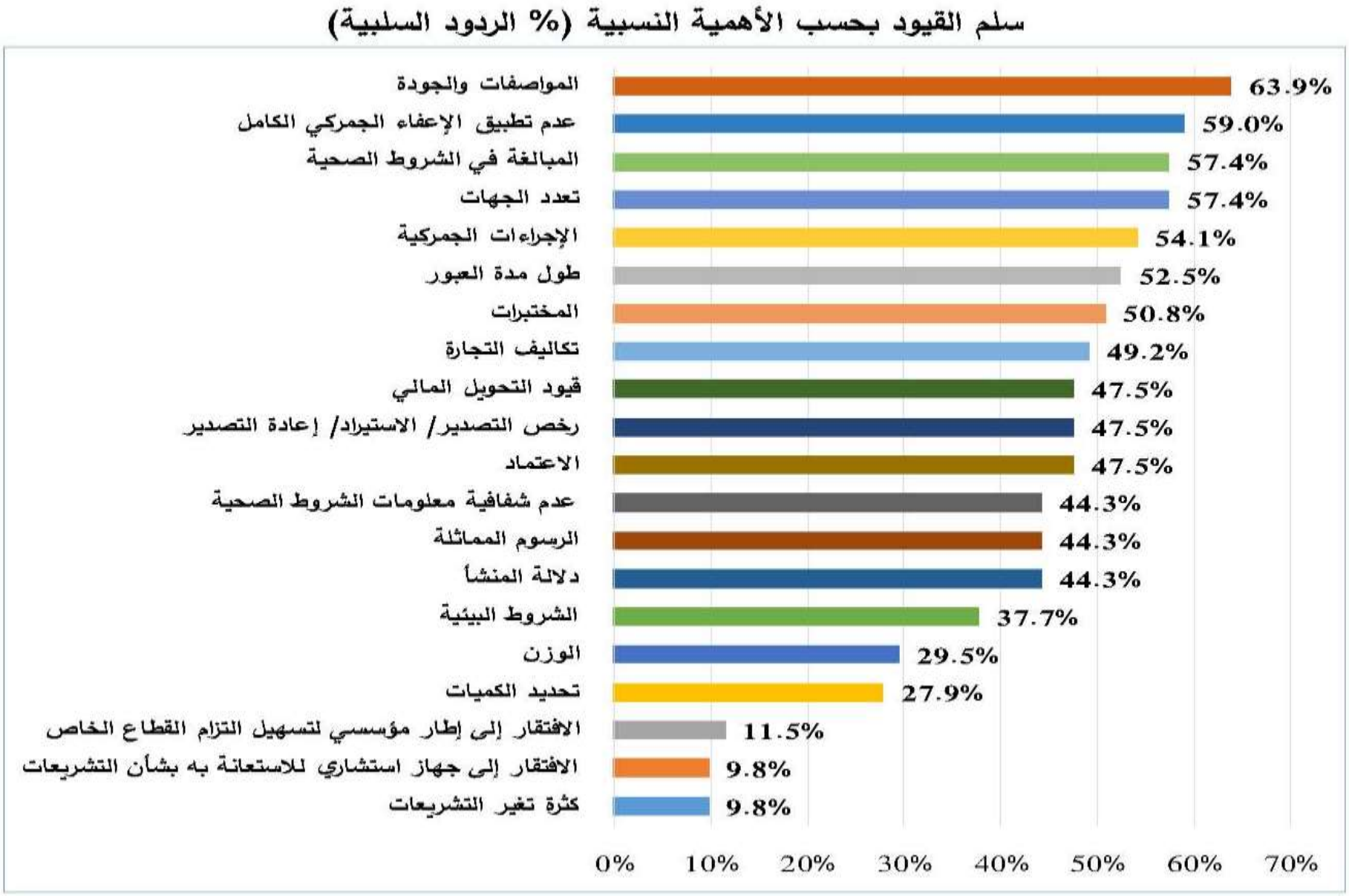

مؤشر تكلفة التجارة عبر الحدود في الدول العربية عام 2017

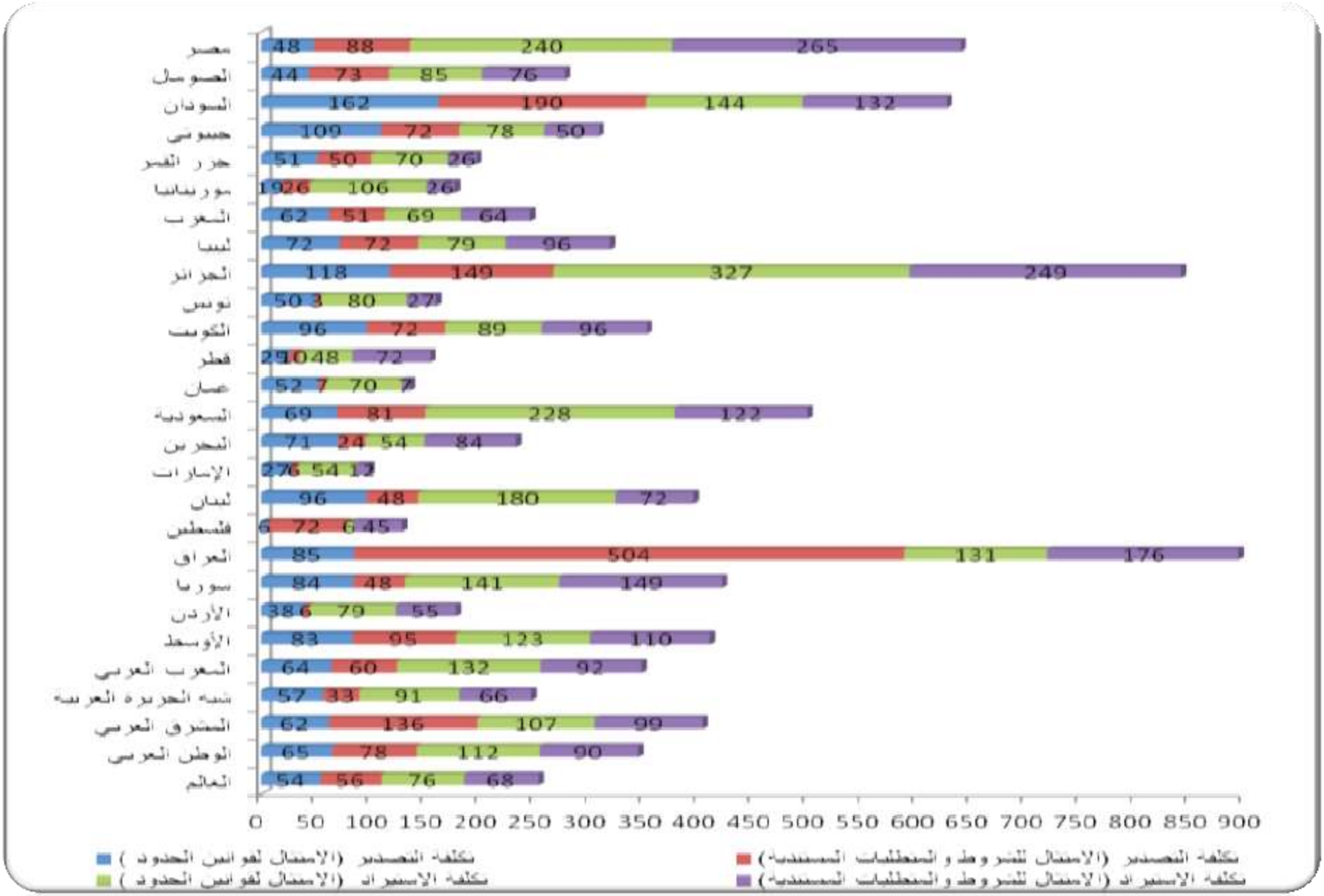

الموضوعات التي يجب العمل عليها بهدف الالغاء التام للعوائق غير الجمركية

- ضرورة مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وتقييم الالتزامات.
- إلغاء كافة القيود غير الجمركية المفروضة على تبادل السلع، وإيجاد آلية واضحة وفعّالة لكيفية تصفيتها.
- ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بالاتفاقيات الدولية المعنية بإزالة الحواجز أمام التجارة وخاصة الإجراءات المقيدة للتجارة.
- استكمال توحيد القواعد التنظيمية والمواصفات والمقاييس في الدول الأعضاء في المنطقة
- ضرورة تفعيل الاتفاقيات القائمة بشأن الإجراءات الصحية وإجراءات الصحة الحيوانية. وأن يكون هناك اتفاقية خاصة بالقيود الفنية أمام التجارة التي تدعو إلى اعتماد الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة وبنظم الاعتماد والحث على تطبيق المواصفات العالمية.
- إفساح المجال للقطاع الخاص والتعريف بدوره من خلال تقديمه الدوري لنقاط الاتصال عن أية عقبات تظهر وتحد من التجارة العربية البينية للدول الأعضاء

الموضوعات التي يجب العمل عليها بهدف الالغاء التام للعوائق غير الجمركية

- توحيد المعاملة على المنافذ مما يسمح للقطاع الخاص تقدير المصروفات المتوقعة على الطرق.
- تشجيع إنشاء شركات النقل ووضع القوانين اللازمة لضمان تحرير التجارة.
- تبني مفاهيم تسهيل وأمن التجارة البينية من خلال زيادة كفاءة منشآت المعابر الحدودية وتطوير نظام شامل للتبادل الإلكتروني والخدمات الداعمة لها ووضع برامج لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية الخاصة بالجمارك.
- تطبيق العمل بنظام النافذة الواحدة أو صالة التخليص الواحدة لكافة الجهات المعنية بالتصدير والاستيراد في كافة المنافذ الجمركية وتوحيد اشتراطات الاستيراد والتصدير فيما يختص بالقوائم والمستندات المطلوبة بين الدول.
- تعزيز القدرة في الحصول على المعلومات التجارية الصحيحة في المكان المناسب والوقت المناسب والسعر المناسب ومعرفة كيفية استخدامها.
- ضرورة التنسيق في مجال الاتصالات وتوحيد الإجراءات والتعريفة دوليا وإقليميا لضمان مواكبة ما يجري من تطورات على الصعيد العالمي.
- ربط نقاط الاتصال الحدودية والدوائر التجارية والجمركية بشبكة الاتصالات وشبكة المعلومات (الإنترنت) اختصارا للوقت والجهد وضمانا للتفاعل الأسرع لكل الأطراف. وتوحيد الاستمارات و المستندات المستخدمة في المعاملة الجمركية مثل البيان الجمركي.

مقارنة الترتيبات التجارية على المستوى الاقليمي والمستوى الدولي متعدد الأطراف

عناصر التجارة	منظمة التجارة العالمية	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
التجارة السلعية	الاتفاقات العامة للتعريفات والتجارة GATT اتفاقية الزراعة الحواجز الفنية للتجارة (TBT) التدابير الصحية والصحية النباتية (SPS) اتفاقية حول الأنسجة والملابس تراخيص الاستيراد اتفاقية التقييم الجمركي. اتفاقية التفتيش قبل الشحن اتفاقية اجراءات تراخيص الاستيراد اتفاقية قواعد المنشأ اتفاقية الدعم والتدبير التعويضية اتفاقية التدابير الوقائية	برنامج تنفيذي للمنطقة لا يوجد اتفاق محدد بشأن الزراعة لايوجد لايوجد لا يوجد لا يوجد لا يوجد لا يوجد لا يوجد برتوكول جاري التفاوض جاري التفاوض
التجارة في الخدمات	اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات GATS جداول التزامات الدول	اتفاقية عربية لتحرير التجارة في الخدمات جداول التزامات الدول
جوانب حقوق الملكية المتصلة بالتجارة	اتفاقية TRIPS	لا توجد اتفاقية
تسوية المنازعات	جهاز لتسوية المنازعات	الية فض المنازعات
آلية مراجعة السياسة التجارية	توجد الية (TPRM)	لا توجد الية
موضوعات اخري ذات علاقة	سلامة الغذاء المنافسة ومنع الاحتكار حماية المستهلك البيئة المشتريات الحكومية المساواة	فريق عربي مختص جاري التفاوض جاري التفاوض لا يوجد لا يوجد لا يوجد

مدى شمول منطقة التجارة الحرة
لكافة متطلبات التبادل التجاري الحر

معايير اقامة مناطق التجارة الحرة	مدى توافرها في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
1. التغطية للتجارة في السلع (السلع الصناعية والزراعية)	تتمتع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بأكبر تغطية للمنتجات .كان لديها قوائم سلبية ، والتي تم القضاء عليها ، لا سيما في حالة السلع الزراعية. الجزائر وحدها لا تطبق التزاماتها فيما يتعلق بالقضاء على قائمتها السلبية وتخفيض التعريفة الجمركية.
2. تسهيل التجارة والتنسيق الجمركي.	لا يوجد
3.قواعد المنشأ	تعتمد المنطقة بشكل أساسي على القيمة المضافة البالغة 40٪ ، وليس من الواضح من حيث التراكم وشروطه ، وقد تم اعتماد قواعد المنشأ التفصيبية لأكثر من % 90 للسلع العربية وسوف تدخل حيز النفاذ اعتبارا من
3. الحواجز الفنية أمام التجارة .(TBT)	لا يوجد
4. تدابير الصحة والصحة النباتية.(SPS)	لا يوجد
5. التجارة الالكترونية	لا يوجد
6. التجارة في الخدمات.	تم التوقيع على الاتفاقية من قبل ثلاث دول عربية
7.الاستثمار.	لا يوجد
8.حقوق الملكية الفكرية .(IPR)	لا يوجد
9. سياسة المنافسة.	تم إنشاء فريق عمل لمعالجة قضية المنافسة ، ولكن نتائج الفريق حتى الان متواضعة
10. المعالجات التجارية (الدعم و الإغراق والاجراءات الوقائية) ،	من المتوقع الانتهاء منها قبل نهاية عام 2019
11. آليات تسوية المنازعات.	**من المتوقع تعديلها لتتوافق مع التطورات الدولية العام القادم**
12. .12المشتريات العامة.	لا يوجد
14. تنسيق القوانين والأنظمة التجارية.	لا يوجد
15. توحيد المقاييس وتقييم المطابقة.	لا يوجد
16. حماية المستهلك	**تم تأسيس مجموعة عمل في منتصف عام 2016لمعالجة قضايا حماية المستهلك**

إذا
ماذا
عن تطوير
المنطقة؟

1- تطوير البنية التشريعية للمنطقة (إضافة ملاحق للاتفاقية فيما يخص الموضوعات : الحواجز الفنية للتجارة TBT، الصحة والصحة النباتية SPS، حقوق الملكية الفكرية IPR، تسهيل التجارة TF .مشتريات الحكومية)

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 102 رقم 2190 بتاريخ 6/9/2018 بشأن تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

- **دعم مقترح الأمانة العامة حول أهمية تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتشمل بعض الموضوعات مثل الصحة والصحة النباتية والقيود الفنية على التجارة وتسهيل التجارة والملكية الفكرية.**

- **دعوة لجنة التنفيذ والمتابعة تحديث الإطار التشريعي والقانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال انشاء اللجان الفنية اللازمة لإعداد ملاحق مكملة للبرنامج التنفيذي للمنطقة لتتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومع المناطق الحرة المماثلة.**

2- تطوير الية فض المنازعات بين الدول العربية

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 102 رقم 2190 بتاريخ 6/9/2018 بشأن آلية فض المنازعات بين الدول العربية:

- دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمراجعة لائحة الخاصة بآلية القواعد الإجرائية المتعلقة فض المنازعات بين الدول العربية وإعداد مشروح لائحة معدل في ضوء التطورات الدولية .

- دعوة لجنة من الخبراء القانونيين بالدول العربية للانعقاد ومناقشة مشروع لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بآلية فض المنازعات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المعد من قبل الأمانة العامة للجامعة للنظر في المشروع بكامل مواده وعرض ما تتوصل إليه اللجنة على لجنة التنفيذ والمتابعة.

- أن تأخذ لجنة الخبراء القانونيين في اعتبارها عند مناقشة مشروع اللائحة التوقيتات الزمنية المتاحة للإجراءات المختلفة، وأهمية وجود آلية إلزام لقرارات التحكيم أو قرارات محكمة الاستثمار العربية وضرورة توضيح تسلسل خطوات حل النزاع وعدم تداخلها، وكذلك مراجعة الآلية مع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

3- الية الشفافية فيي إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أولا : النشر

- تلتزم الدول الأعضاء بنشر قوانينها ولوائحها وإجراءاتها بشأن أي موضوعات مشمولة في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فور صدورها بطريقة تتيح للدول الأعضاء الأخرى والأطراف المعنية الوصول اليها بسهولة.
- تسمح الدول الأعضاء بفترة مناسبة بين النشر والدخول حيز النفاذ من أجل إتاحة الوقت الكافي لذوي المصلحة لتكييف أوضاعهم

ثانيا: الإخطار وتوفير المعلومات:

- تلتزم كل دولة عضو إخطار الأمانة العامة وأي دولة عضو اخرى بالتدابير المتخذة من قبلها والتي قد تؤثر على مصالح تلك الدولة بشكل جوهري أو مصالح الأطراف الأخرى.
- . تلتزم الدولة متخذة التدبير – بناء على طلب أي دولة عضو – تقديم كافة المعلومات والرد على الأسئلة المتعلقة بأي تدبير، سواء كانت الدولة العضو قد تم إخطارها بذلك التدبير أم لا.

ثالثا: نقاط الاتصال

- مهام نقطة اتصال الدول الأعضاء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

4- الية التزام الدول العربية
بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

المخاطبة كتابياً من قبل الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المتمثلة في القطاع الاقتصادي بجامعة الدول العربية، لنقطة الاتصال المعنية بالمنطقة بالدولة غير الملتزمة بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تهيب بها الالتزام بقرارات المجلس، والطلب منها موافاة الأمانة العامة بتقرير حول أسباب عدم الالتزام خلال شهر من تاريخ ارسال كتاب الأمانة العامة.

مرحلة التشاور مع الدولة غير الملتزمة

في حال تلقي الأمانة الفنية التقرير من نقطة الاتصال خلال الفترة المحددة، تقوم الأمانة الفنية بتعميم التقرير على الدول الأعضاء، ويتم مناقشته خلال الاجتماع اللاحق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول ما إذا كانت الأسباب المذكورة في التقرير معقولة ومنطقية لعدم الالتزام، أم أن التقرير يعرض أسباب غير معقولة وغير منطقية لعدم الالتزام، ويصدر المجلس قراره في هذا الشأن وفقاً لما يراه مناسباً.

مشاركة باقي الدول الاعضاء في موضوع

في حال عدم تلقي رد من نقطة الاتصال خلال الفترة المحددة، يقوم الأمين العام لجامعة الدول العربية بمخاطبة الوزير المعني بمتابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدولة العضو غير الملتزمة لحثها على الالتزام بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أن يتضمن الخطاب رأي الأمانة الفنية في الموضوع والتداعيات المترتبة على عدم الالتزام.

الانتقال الى مستوي أعلي من التشاور

في حالة الاستمرار في عدم الالتزام خلال شهر من استلام خطاب الامين العام ، يحق للدولة المتضررة اللجوء إلى المعاملة بالمثل بما يتناسب مع حجم الضرر تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1444) بتاريخ 12 سبتمبر 2002، على أن تبلغ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالإجراءات المتخذة فور اتخاذها وعلى الأمانة العامة عرض الموضوع على أول اجتماع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

في حال الاستمرار في عدم الالتزام

في حال استمرار الدولة العضو بعدم الالتزام، يعرض الأمر على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليصدر المجلس قراره والذي قد يصل إلى وقف الإعفاء الجمركي المطبق في إطار الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي حددها إعلان البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1960 بتاريخ 12/9/2013)

التعاون الجمركي

نظراً لأهمية التعاون الجمركي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي وتنفيذاً لما أقرته القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن،تم إعداد اتفاقية للتعاون الجمركي بين الإدارات الجمركية في الدول العربية

لماذا؟

لتبادل المعلومات والتحريات لتفادي أية جرائم ومخالفات للتشريعات الجمركية للدول الأعضاء في المنطقة والتي تضر بمصالحها من كافة النواحي والمجالات الأخرى ذات العلاقة وتأتي هذه الاتفاقية في إطار الاهتمام العالمي المتزايد بأمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة الدولية،

الموقف الحالي

وقد وقعت المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين على الاتفاقية ومن المتوقع توقيع ليبيا والكويت عليها قريبا وينتظر توقيع وتصديق (3) دول أخرى لتدخل الاتفاقية حيز النفاذ.

اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية :

تمثل خدمات النقل محور ارتكازي لأي تكامل اقتصادي أياً كانت درجته، فنقل البضائع والمدخلات الإنتاجية أساس التدفقات التجارية المحلية والإقليمية والدولية

- **لذا** عملت جامعة الدول العربية الى اعداد اتفاقية لتنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية وذلك عام 1977 ، ولكن مع التطورات الدولية فكان لزاما على الجامعة تطوير تلك الاتفاقية لتتواكب مع تلك التطورات ،
- **ومن ثم** صدر المجلس الاقتصادي والاجتماعية عام 2007 قرار يدعو فيه اللجان المعنية لتطوير الاتفاقية، وإدخال التعديلات اللازمة عليها وقد أقرت اللجنة المعنية التعديلات
- ، وبعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أصدر القرار رقم2170 بتاريخ 8/2/2018 بدعوة الدول العربية لموافاة الأمانة العامة بمرئياتها القانونية فقط،
- تم إدراج ملاحظات الدول الاعضاء في الاجتماع الاخير للجنة ، وسوف تعرض على الاجتماع (39) للسادة مدراء الجمارك العرب تمهيدا لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.

المعالجات التجارية

تطويرمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى استلزم صياغة آلية للمعالجات التجارية، في ، في إطار سياسة تهدف إلى توحيد الحماية تجاه الخارج والبدء بإقامة اتحاد جمركي عربي يرسى سياسة عربية مشتركة تجاه المنافسة الخارجية.

لماذا

لأن إقامة الاتحاد الجمركي سوف يلغي قواعد السوق الداخلية فيما يتعلق بالاغراق والدعم والاجراءات الوقائية ويضع قوانين موحدة لمكافحة إغراق المنتجات الأجنبية بالشكل الذي يخدم تنفيذ المصالح المشتركة للدول العربية،

لذا

إنتهى فريق المختصين لفريق عمل المعالجات التجارية من وضع :-

- آلية الاجراءات الفنية لمكافحة الاغراق في إطار منطقة الجارة الحرة العربية الكبرى
- آلية الإجراءات الفنية للدعم والتدابير التعويضية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،
- آلية الإجراءات الفنية للتدابير الوقائية،

حماية المستهلك

أن أهمية حماية المستهلك على المستوى العربي أصبح جلياً للجميع وهو الأمر الذي يتطلب توحيد الجهود لتعظيم العوائد من هذه المنظومة في ظل تقارب العادات والتقاليد في كل أرجاء الوطن العربي فضلاً عن تقارب النمط الاستهلاكي والاستهلاك الموسمي لدى المستهلك العربي

لذا

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2102) بتاريخ 1/9/2016 قرار بشأن " إنشاء فريق عربي للخبراء والمختصين لحماية المستهلك .

وعقد الفريق (6) اجتماعات تم فيها إقرار مهام الفريق ووضع خطة عمل بإطار زمني محدد ، وشهد عام 2018 الخطوات الاولى لوضع إطار استرشادي للدول العربية لحماية المستهلك في إطار منطقة

ثانياً: التجارة في الخدمات

مفهوم تحرير التجارة في الخدمات

يقصد بتحرير التجارة في الخدمات:

1. إلغاء القيود على نفاذ مورد الخدمة الأجنبي إلى السوق المحلي، لتوريد الخدمة من خلال:
   - توريد الخدمة عبر الحدود (الانترنت)
   - استهلاك الخدمة في الخارج (السياحة)
   - التواجد التجاري (إنشاء الشركات)
   - الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين.

2. عدم التمييز في المعاملة بين الخدمة وموردي الخدمة الوطنيين والخدمة وموردي الخدمة الأجانب، وهو ما يضمن أن المورد الأجنبي يحصل على نفس المعاملة التي يحصل عليها المورد المحلي.

اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته رقم 99 المنعقدة في فبراير 2017 على اختتام جولة بيروت لمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، والطلب من الدول العربية التي تقدمت بجداول التزاماتها النهائية سرعة التوقيع على الاتفاقية، وكذلك سرعة إنهاء الإجراءات القانونية المعتمدة لديها للمصادقة عليها لدخولها حيز النفاذ.

- تقدمت عشرة دول عربية بجداول الالتزامات النهائية لكي تصبح طرف في الاتفاقية وهي: الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية، المملكة الأردنية الهاشمية، وجاري التوقيع والتصديق على الاتفاقية من قبل تلك الدول.
- وقعت ثلاث دول على الاتفاقية هي مصر والسعودية والاردن ، و تم ايداع التصديق من قبل الاردن والسعودية .
- ستدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من قبل ثلاثة دول على الأقل.

ماذا عن الاتحاد الجمركي؟

الاتحاد الجمركي العربي

- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1417/9-د.ع68-12/9/2001) الخاص بتشكيل فريق عمل من المتخصصين في الجهات المعنية في الدول العربية لدراسة وبحث كل ما يتطلبه إقامة الاتحاد الجمركي العربي من خطوات ووضع الإطار العام للاتحاد.

- تم إنشاء لجنة الاتحاد الجمركي وكان أول اجتماع لها في يناير 2002 وقد عقد نحو 33 اجتماعا ، والتي قامت باستحداث:

  - لجنة القانون الجمركي العربي الموحد والتي بدأت عملها في ديسمبر 2007 واستغرق الانتهاء من القانون ولائحته التنفيذية ومذكرته الايضاحية نحو32 اجتماعاً، لينتهي عملها في ديسمبر 2018
  - لجنة التعريفة الجمركية وكان أول اجتماع لها في ديسمبر 2007، وقد عقدت حتى الآن 42 اجتماعاً، آخرها في يونيه 2019.

متطلبات اقامة الاتحاد الجمركي العربي

1. تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
2. نظام "قانون" جمركي موحد.
3. اعتماد لوائح وأنظمة متماثلة لدول الاتحاد في المجالات ذات الصلة.
4. توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير في دول الاتحاد.
5. نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
6. انتقال السلع بين دول الاتحاد دون قيود جمركية أو غير جمركية
7. مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة
8. الربط الآلي للمراكز الجمركية بدول الاتحاد بعد قيام الاتحاد الجمركي
9. تطبيق المواصفات والمقاييس.

وغير ذلك من المتطلبات الفرعية التي ترتبط بما سبق

المهام التي تم انجازها

المهام التي تم الانتهاء منها في سبيل اقامة الاتحاد الجمركي العربي:

1. **القانون الموحد للجمارك** لدول الاتحاد، فمن المؤكد أنه يجب أن يكون للاتحاد الجمركي قانون موحد تطبقه الدول الأعضاء "القانون" الموحد للجمارك لدول الاتحاد وقد تم الانتهاء من القانون الجمركي العربي الموحد، ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية.
2. **توحيد التصنيفات الوطنية**: عقدت لجنة التعريفة الجمركية نحو 40 اجتماعاً على مدار عدة سنوات ، انجزت خلالها توحيد التصنيفات الوطنية .
3. **البيان الجمركي الموحد**، فقد تم الانتهاء من اعداد البيان الجمركي الموحد (استيراد - تصدير - إعادة تصدير - تصدير مؤقت - ترانزيت - المناطق الحرة)، الا أنه لم يطبق بالمنافذ حتى الآن في جميع إدارات الجمارك بدول الاتحاد، وهو يعد مطلباً هاماً لإقامة الاتحاد الجمركي وكذا لأهميته للأغراض الجمركية والإحصائية.
4. **دليل الاجراءات الجمركي العربي الموحد**، حيث انتهت منه اللجنة المعنية وتم مراجعته من قبل لجنة القانون الجمركي العربي الموحد.

المهام التي لم يتم إنجازها

التعريفة الجمركية العربية الموحدة

- عقدت لجنة التعريفة الجمركية العربية الموحدة 42 اجتماعاً، حيث تم الانتهاء من تصنيف وتبويب السلع في جدول التعريفة الجمركية العربية الموحدة وصولاً إلى 14950 صنف و10142 خط تعريفي.

- بدايات عملية التفاوض على توحيد الرسوم الجمركية العربية كان في الاجتماع 38 للجنه، تم اعداد قاعدة بيانات تحتوي على الرسوم المطبقة والملزمة للدول في اطار منظمة التجارة العالمية وتم مراجعتها حتي الفصل 88 وفي الواقع أن مهمة اللجنة ليست باليسيرة، وهذا يرجع لعدة أسباب، من أهمها:

1. اختلاف الأهمية النسبية للتعرفة الجمركية بالنسبة لإجمالي الايرادات العامة.
2. اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول العربية.

1-اختلاف الأهمية النسبية للتعريفة الجمركية بالنسبة لإجمالي الايرادات العامة

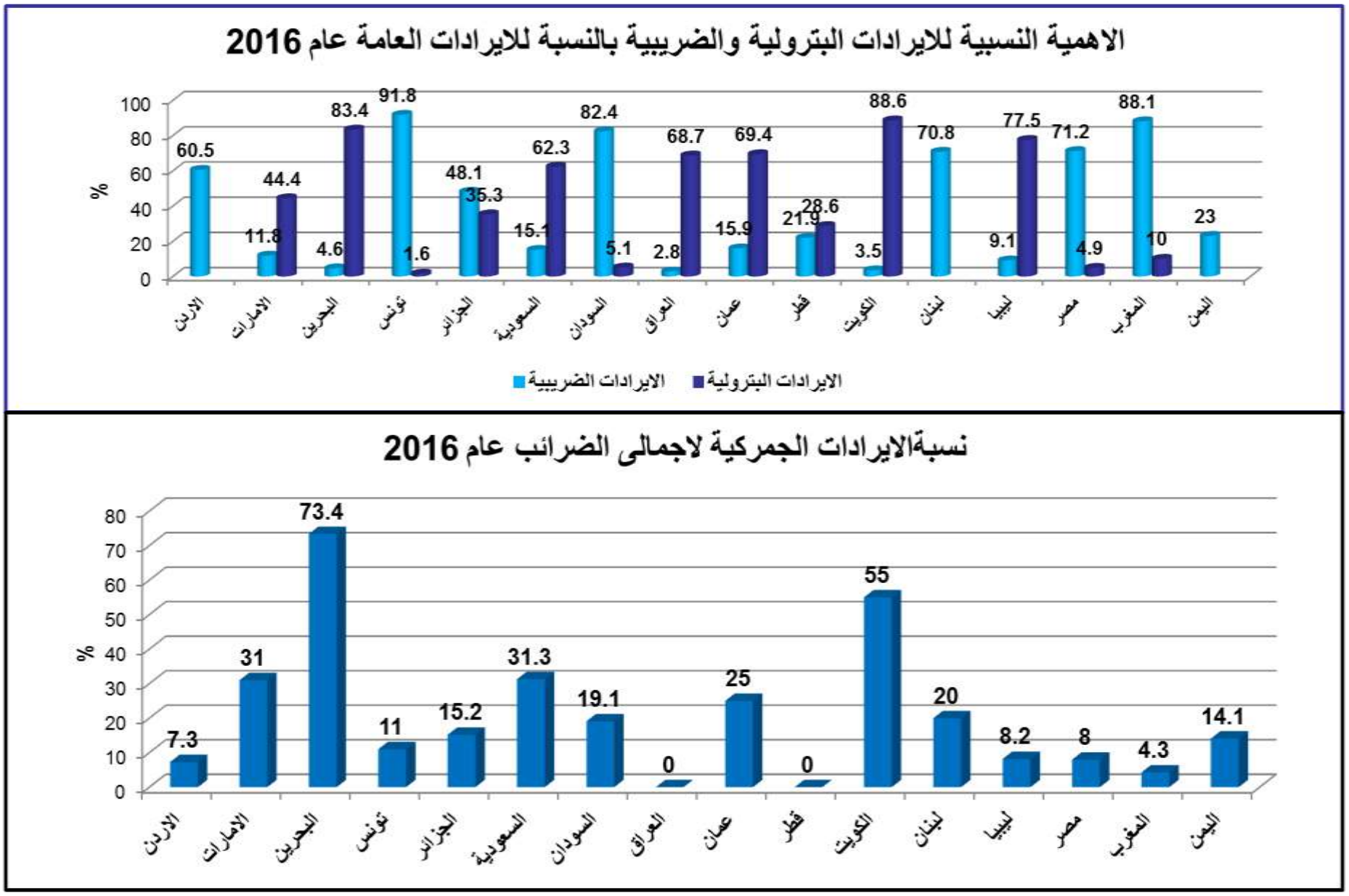

2. اختلاف الهياكل الاقتصادية والذي انعكس على الأهمية النسبية لقطاعات الانتاج السلعي في الدول العربية

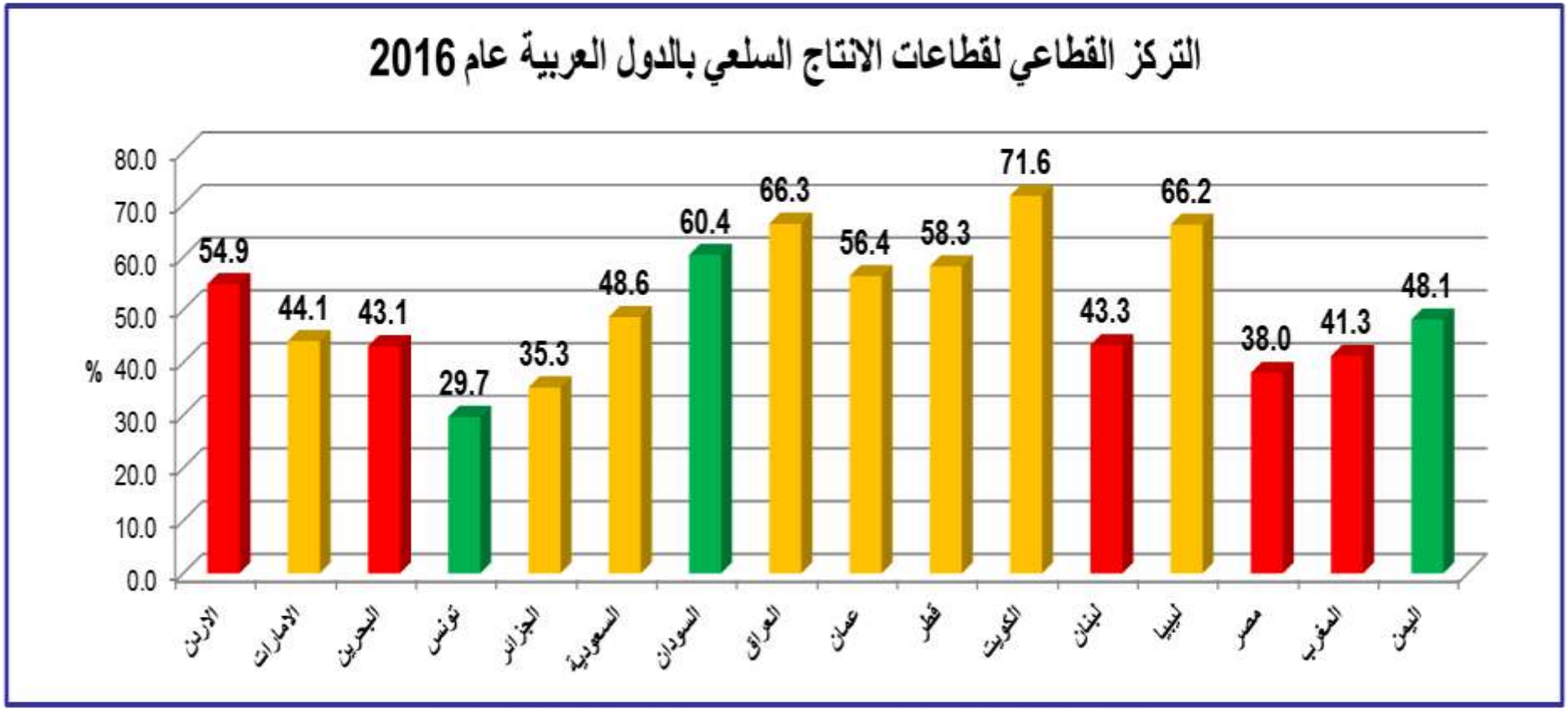

تختلف الأهمية النسبية للقطاعات السلعية في الدول العربية، ففي الوقت الذي ساهمت فيه الصناعات الاستخراجية بالنسبة الأكبر في كل دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء البحرين، ولبيا والجزائر، يأتي قطاع الصناعات التحولية في المرتبة الأولى في كل من المغرب، مصر، لبنان، البحرين والاردن، في حين يحتل قطاع الزراعة المرتبة الأولى في كل من اليمن، السودان و تونس.

عدد السلع المعفاة للدول العربية

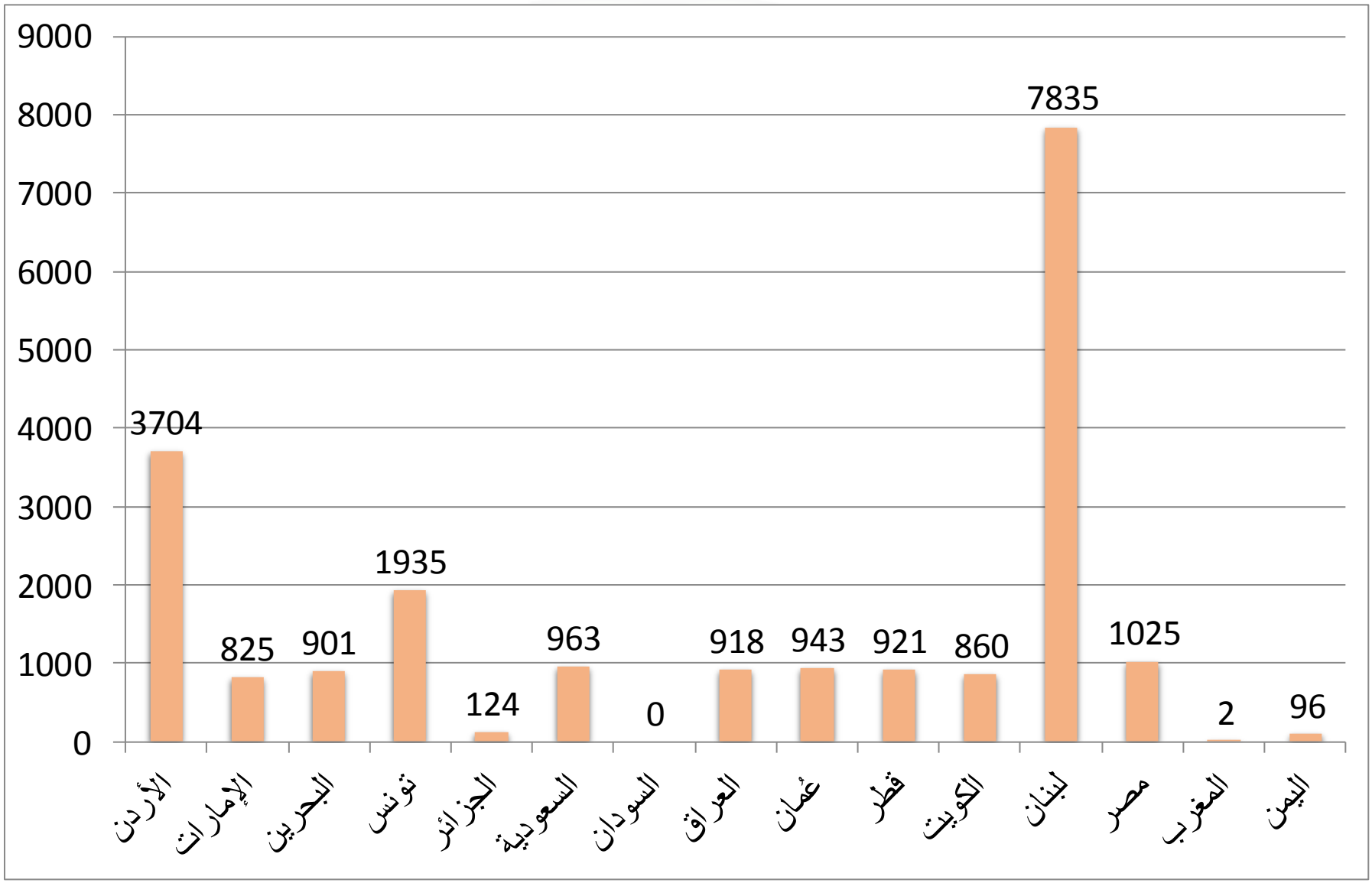

عدد السلع 5% للدول العربية

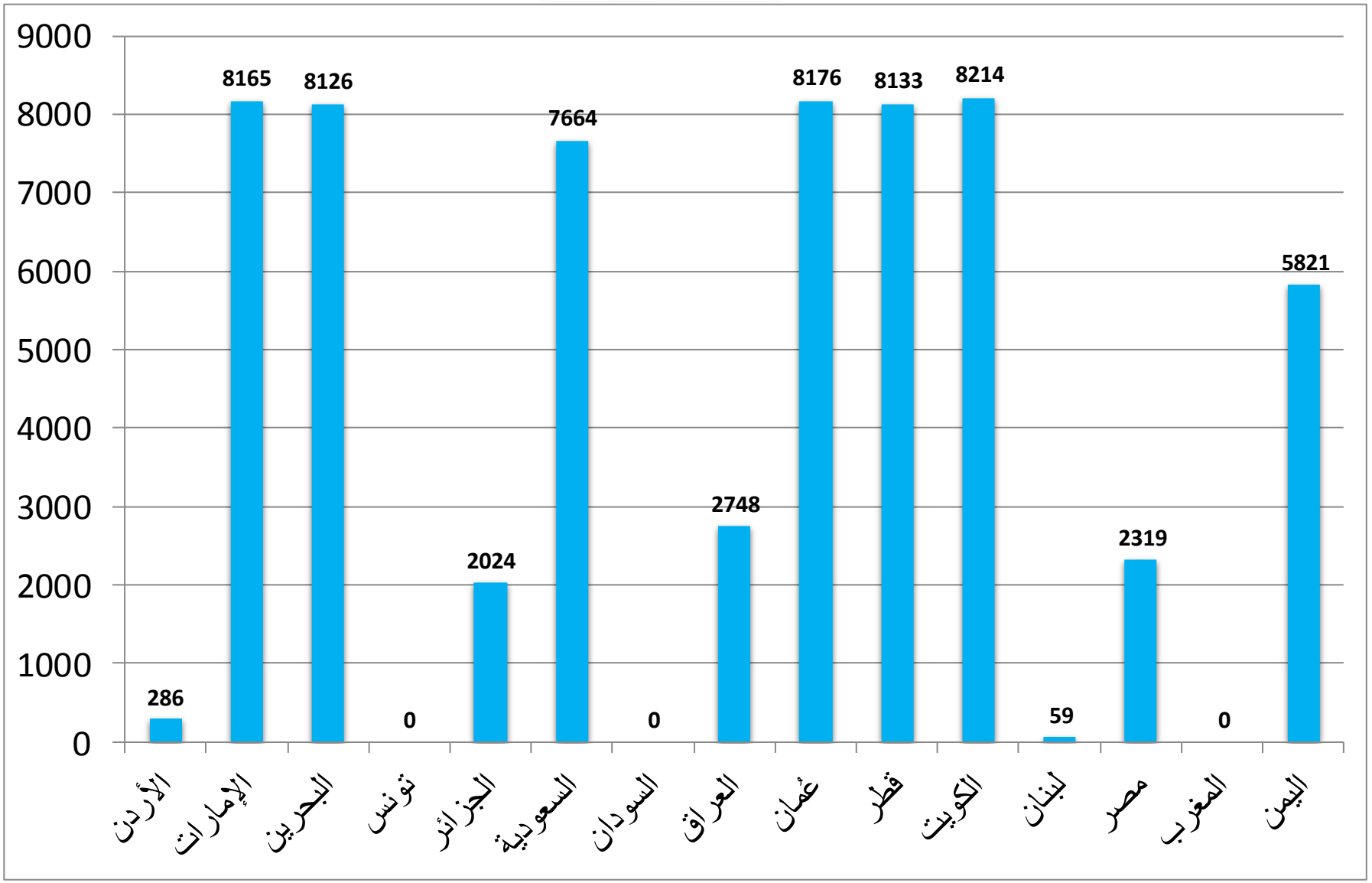

الرسوم الجمركية المطبقة والملتزم بها في منظمة التجارة العالمية لعدد من الدول العربية

الدول	الرسوم المطبقة	الرسوم الملتزم بها في منظمة التجارة العالمية
البحرين	%5	%35
تونس	%36 -15	%200-17
السعودية	%40-5	%40-5
عمان	%100-5	%200-5
فلسطين	%212-4	غير عضو
قطر	%5	%200-10
الكويت	%5	%100
لبنان	%70-5	غير عضو
المغرب	%200-25	%304-34

مشكلات أخرى تواجه لجنة التعريفة الجمركية

- آلية توزيع الحصيلة الجمركية.
- كيفية تعويض الدول المتضررة من الانضمام إلي الاتحادات الجمركية.
- امكانية وجود قائمة استثناءات منفردة أو مجمعة.
- آلية حماية المنتجات الوطنية في إطار الاتحاد الجمركي العربي.
- آلية دعم الصناعات الوطنية في إطار الاتحاد الجمركي العربي.
- عدم وضع تصور للاطار المؤسسي للاتحاد الجمركي العربي.

الإطار المؤسسي للاتحاد الجمركي

إن إقامة الاتحاد الجمركي وتعدد المهام المطلوب تنفيذها، يتطلب اقامة مؤسسات اقليمية عامة، وهذه المؤسسات يجب أن تمنح سلطة فوقية حتى يمكنها القيام بعملها في ادارة وتنظيم الجوانب المختلفة للاتحاد، وكذلك لكونها ستقوم في كثير من الاحيان بكثير من المهام بدلاً عن المؤسسات الوطنية، وحتى تنجح تلك المؤسسات في مهامها فيجب أن تتمتع بما يلي:

- تمتع المؤسسات الاقليمية بالاستقلالية عن المؤسسات الوطنية.
- تتمتع بالسلطة اللازمة بموجب اتفاقية الاتحاد.
- بناء قدرة المؤسسات الاقليمية.
- تمويل واختيار مسئولي المؤسسات الاقليمية.

كيفية التغلب على التحديات السابقة

في الواقع أن التحديات السابقة لا تعني التوقف، حيث أن هناك مخرج لذلك يتمثل في:

- تجاوز السقف الملزم للدول داخل منظمة التجارة العالمية.
- امكانية الدخول في مفاوضات مع الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية حول رفع السقف بطريقة تدريجية أو تطبيق تعريفة منخفضة بالتدريج.
- يمكن تطبيق الاتحاد الجمركي بحدوده الدنيا، نظراً لعدم استيفاء كامل المتطلبات وجميع الشروط اللازمة لإنشائه، وذلك فور التوقيع عليه من طرف الوزراء المعنيين.

كيفية التغلب على التحديات السابقة

عقد ورش عمل ودراسات متعمقة لحل المشاكل التي تواجه لجنة الاتحاد الجمركي، وذلك:

- بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) تم تنظيم ورش عمل حول آليات التفاوض لوضع تعرفة جمركية موحد للدول العربية
- بالتعاون مع برنامجج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، سيتم اعداد عدد من الدراسات المرجعية لتقديم مقترحات محددة لبعض المشاكل التي تواجه اقامة الاتحاد الجمركي العربي والتي سبق الإشارة اليها، و تجدون أدناها الروابط الخاصة بالدراسات المطلوبة في الوقت الراهن، وهي متاحة على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

http://procurement-notices.undp.org/view_notice.cfm?notice_id=41387
http://procurement-notices.undp.org/view_notice.cfm?notice_id=41383
http://procurement-notices.undp.org/view_notice.cfm?notice_id=41416

الخلاصـة والتوصيات

- الانتهاء من متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- بحث كيفية تطوير وتحديث منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية، بحيث يتم إدماج الموضوعات الأخرى ذات الصلة بالتجارة للمنطقة، والتي أوضح التطبيق أنها تعد ضرورية ولازمة لتعزيز التجارة البينية العربية وعملية التكامل الاقتصادي العربي.
- أن يتم التفاوض على شكل مجموعات واستخراج السلع التي من الصعب اتخاذ قرار بها ورفعها إلى القادة لاتخاذ قرار بشأنها.
- يجب أن يكون هناك اتفاقية وبروتوكول يتم التوقيع عليه من كافة الدول فيما يخص الاتحاد الجمركي العربي.
- يجب أن يتم تعزيز آلية فض المنازعات المطبقة في إطار المنطقة والتي ستطبق داخل الاتحاد الجمركي العربي.
- دعوة القطاع الخاص إلى المشاركة الفعالة في الكشف عن الإجراءات المقيدة للتجارة التي قد تتخذها أي من الدول الأعضاء.

شكراً لحسن استماعكم